السوق مؤلف من 57 محلاً تجارياً ويتميز بتراثه وعراقته

الأمانة السورية للتنمية تبدأ بترميم «سوق العبي» في حلب

| الوطن

بدأت الأمانة السورية للتنمية بالتعاون بين مجلس مدينة حلب ومديرية الآثار والمتاحف أعمال تأهيل «سوق العبي» بمدينة حلب القديمة الذي يعد أحد أسواق الشارع المستقيم، والمحور الرئيس الذي يبدأ من باب أنطاكية غرباً وصولاً إلى قلعة حلب شرقاً.

وأوضح مدير منارة حلب القديمة المحامي بشار سكيف في تصريح حسب وكالة الأنباء «سانا» أن السوق مؤلف من 57 محلاً تجارياً ويتميز بتراثه وعراقته وحركته الاقتصادية لكونه يضم مختلف أنواع المنتجات الشرقية القديمة والعباءات والنول القديم، مشيراً إلى حرص الأمانة على الحفاظ على كل المهن التراثية القديمة التي تشكل جزءاً من التراث اللامادي والتي ورثها أبناء حلب من آبائهم وأجدادهم وينقلونها إلى الأجيال القادمة.

وبين سكيف أن التواصل مع أصحاب المحال بعد جزءاً من عمل المنارة والتشاركية مع أصحابها لإكمال عملية إعادة الإعمار في باقي الأسواق التجارية، لافتاً إلى أنه بناءً على طلب الأهالي تم تمويل مشروع «سوق العبي» من الأمانة السورية للتنمية، إضافة إلى بعض المشروعات الأخرى في المرحلة القادمة.

وأضاف سكيف: إن منارة حلب القديمة بعد إطلاقها بشكل رسمي تستكمل دورها في سوق العبي كباقي الأسواق الأخرى في التواصل المجتمعي والقانوني والاقتصادي، وتقديم كل الخدمات وانتخاب لجنة السوق واستصدار الأوراق الثبوتية من خلال النافذة الواحدة في المنارة، لافتاً إلى أنه ستبدأ قريباً أعمال تأهيل سوق الزرب، وانتهاء أعمال سوق المحمص لينضم إلى الأسواق الأربعة الأخرى التي أطلق العمل فيها.

وفي خطة عام 2025 سيتم العمل خارج الأسواق أيضاً في المدينة القديمة وتقديم الخدمة للتجار والسكان والتي تشكل جزءاً من عمل منارة حلب القديمة.

وتحدثت المهندسة هبة فرح من شركة ديارى عن الأضرار التي لحقت بالسوق جراء الحرب الإرهابية والزلزال، حيث تعرض القسم الغربي بنسبة 30 بالمئة للدمار، وستشمل الأعمال إعادة بناء الجزء المتهدم وفق مخططات «كادسترو» وتنفذ بكوادر وخبرات وطنية مدربة تعمل بوتيرة عالية لإعادة السوق كما كان من حيث مواصفات منظمة اليونيسكو، وإعادة التأهيل في باقي الأقسام المتضررة بشكل كبير وتضم بناء الحجر والأعمال الكهربائية وعزل السطح وتركيب الأبواب الخشبية، لافتة إلى أن مدة تنفيذ المشروع 240 يوماً.

وبين رئيس شعبة التنفيذ في مديرية المدينة القديمة بمجلس مدينة حلب المهندس حسام حلبي أن أغلب المحال في سوق العبي تعرضت لأضرار من جراء الحرائق، وشملت الأضرار سقف الغمس الحجرية، والحجارة الكلسية فيه تأثرت بشكل كبير نتيجة الحرارة العالية، ما أثر أيضاً في البنية التحتية.

وأضاف: يتمحور دور مجلس مدينة حلب في الإشراف وتطبيق الاضابير الفنية وإزالة التجاوزات القديمة، وتتم حالياً معالجة اللمعات الحجرية الخارجية، وتأهيل البنية التحتية من شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات بكوادر وخبرات وطنية.

أعادته لوزارة الزراعة واتحاد الغرف للتوسع في مناقشته

اللجنة الاقتصادية لم توافق على مقترح وضع ضميمة ١٠٠ بالمئة على المزروعات الاستوائية

رئيس لجنة الزراعات الاستوائية: لماذا الإصرار على عدم المس بالحمضيات رغم أنه لا دعم لها من الدولة؟

| طرطوس-هيثم يحيى محمد

لم توافق اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء على اقتراح وزير الزراعة السابق بوضع ضميمة بنسبة مئة بالمئة على الإنتاج الذي يتم تصديره من هذه الزراعات بهدف الحد من انتشارها وإعادتها إلى وزارة الزراعة واتحاد الغرف طالبة التوسع في المناقشة والدراسة لهذا الموضوع لاتخاذ القرار المناسب بخصوصه.

وشهدت ندوة حوارية تفاعلية أقامتها غرفة زراعة طرطوس مطلع الأسبوع الحالي في قاعة مجلس المحافظة، برعاية وحضور المحافظ ورئيس اتحاد غرف الزراعة السورية، نقاشات حادة وطروحات هامة، حول الزراعات الاستوائية في الساحل السوري بشكل عام وفي محافظة طرطوس بشكل خاص، بسلبياتها وإيجابياتها.

خلال الندوة أشار رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو إلى أن الوزير السابق رفع هذا الكتاب بشكل شخصي ولم يعتمد على الوزارة كمؤسسة، مشدداً على ضرورة التوصل إلى قناعات مشتركة تؤدي إلى تنظيم هذه الزراعة وإدراجها ضمن خطة الدولة وفق ما سيتم اتخاذه من قرارات في الحكومة.

وأكد كشتو أنه سيتم إعداد مذكرة متكاملة بالتعاون مع الجهات المشاركة تتناول كل الأفكار التي تم طرحها خلال الندوة بشكل علمي ومهني ليصار لرفعها إلى الجهات المعنية واتخاذ القرار المناسب.

من جهته أشار المحافظ فراس أحمد الحامد إلى دور الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى، لافتاً إلى أهمية التخطيط والتنظيم ووجود توازن بين مختلف أنواع المحاصيل الزراعية بما ينسجم مع الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة لكل منها، وبما يحقق مصلحة المزارع وتنفيذ الخطة الزراعية في آن معاً.

رئيس لجنة الزراعات الاستوائية في المحافظة كابي بشارة تحدث خلال الورشة عن القيمة الغذائية العالية لهذه الزراعة وعن اندفاع المستهلك والمزارع نحوها، مضيفاً: إنها بدأت منذ سنوات عديدة وبسبب مردودها الجيد ونجاح زراعتها انتشرت سواء على حساب بعض الأراضي أم على حساب نسبة من الحمضيات والزراعات المحمية.

وتساءل لماذا الإصرار على عدم المس بالحمضيات مع أنه لا يوجد دعم لها من الدولة ولا يتم تسويق الفائض منها كما يجب، مقترحاً أن تكون هناك نسبة لا تقل عن عشرين بالمئة من الأراضي لمصلحة الزراعات الاستوائية، وإحداث مكتب للزراعات الاستوائية في وزارة الزراعة واستيراد الشتول بشكل نظامي وتنظيم هذه الزراعة بشكل عام.

من جهته أكد عميد كلية الهندسة الزراعية في جامعة تشرين إبراهيم صقر أنه ليس مع الحد من الزراعات الاستوائية، شاكراً اللجنة الاقتصادية على عدم موافقتها على كتاب وزارة الزراعة وإعادته للمناقشة بشكل موسع وقال يجب إجراء دراسات معمقة واستقصائية قبل أن يتم رفع أي مقترح للجهات العليا، وأشار إلى أن الشريط الساحلي للحمضيات والزيتون.

وطالب بأن تكون الزيتون والحمضيات زراعات إستراتيجية مدعومة، والاستوائية ليست بديلة إنما مكملة ورديفة.

وأشار رئيس غرفة زراعة اللاذقية محمد عجيل إلى أن المشكلة بدأت وظهرت بسبب وزير الزراعة السابق الذي تقدم بكتب واقتراحات من دون أن يناقش هذا الموضوع المهم مع أي جهة ووزارة الزراعة لم تؤمن مستلزمات الخطة الزراعية للزراعات الأخرى الموجودة في الساحل.

وتساءل عن المناطق المهمشة التي وردت في كتبه. وقال: إن الفلاح لن يلتزم بأي زراعة إذا لم تحقق له جدوى اقتصادية.

مدير زراعة طرطوس علي يونس قال: إن بعض النباتات لهذه الزراعات انتجاه سابقاً وبعناه مثل الكيوي والكاكي والأفوكادو، وهي ملائمة لظروفنا، مضيفاً: لكن دخلت أصناف جديدة في السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أنه بالنسبة للموز فإن هناك تجربة سابقة لم تنجح ونحن نريد تنظيم هذه الزراعات وتحديد الأماكن التي يزرع فيها الموز أو غيره.

وأكد أن الدولة دعمت كثيراً مزارعي الموز بقروض ولكن ظهرت عدة مشكلات بالموز نتيجة الظروف الحرارية وغيرها، ويبدو أنه لا يمكن أن ينجح الموز في الزراعات المكشوفة ولابد من البيت البلاستيكي والمانجو أيضاً.

وأشار إلى أن هذه الزراعة لابد من دراستها بشكل علمي من أجل التوسع فيها وأن تدخل الخطة الزراعية وفق محددات الخطة ولن تكون بديلة إنما داعمة ورديفة، ويجب أن تحدد العقارات المستهدفة حتى تتم زراعتها بهذه الزراعة، علماً أن هناك عقارات متروكة وهامشية.

• كشتو: وزير الزراعة السابق رفع هذا المقترح بشكل شخصي

• عميد كلية الزراعة في تشرين: أقترح اعتبار الزيتون والحمضيات زراعات إستراتيجية

توقعات بإنتاج 18,5 ألف طن في الحسكة

فلاحون في المحافظة لـ«الوطن»: مصير أقطاننا مجهول إلى الآن ونطالب الحكومة بالإنصاف

الحسكة- دحام السلطان

دخل موسم قطاف محصول القطن في نهايات العد التنازلي من استحقاقه الإنتاجي حسب مساحات الخطة الزراعية الإنتاجية لهذا العام، في ضوء إحصاءات مديرية زراعة الحسكة التي تشير إلى الانتهاء من القطفة الأولى بالكامل من المحصول، التي تُقدّر أرقامها الإنتاجية بنحو ثلثي إنتاج المساحة المزروعة على مختلف أنحاء الرقعة الجغرافية الزراعية وفي مختلف مناطق الاستقرار الزراعي بالمحافظة، في ظل توقعات بإنتاج نحو 18،5 ألفاً طن لكامل المساحة المزروعة المحددة بـ4775 هكتاراً من حجم المساحة المخططة للمحصول التي تصل إلى 5450 هكتاراً، منها 75 هكتاراً في مناطق آمنة، وسط تقديرات إنتاج تصل إلى 290 طناً.

وجدد فلاحون في المحافظة عبر«الوطن»، مطالبهم اتجاه الجهات المعنية بتحقيق العدالة والإنصاف، والعمل على افتتاح مركز تجميعي لشراء محاصيلهم بكون موقعه في مركز الثروة الحيوانية التابع لفرع السورية للحبوب بريف مدينة القامشلي، كي يتم شراؤه من المؤسسة الحكومية ونقله إلى المحالج عن طريق المورّدين، كما كانت عليه الحال في السنوات الماضية، وكي لا يكونوا عرضة للمساومة والوسطاء ورهناً للابتزاز كما جرى خلال المواسم الأخيرة الماضية، حين تخلّت عنهم الجهات المعنية، ولم تنظر إليهم بعين العناية والاهتمام.

وبيّن رئيس اتحاد فلاحي محافظة الحسكة عبد الحميد الكركو في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المنظمة الفلاحية بالمحافظة راسلت الجهات المعنية المركزية عبر مذكرة خطية منذ تاريخ اليوم الخامس من شهر أيلول الفائت، وأكدت فيها النظر بشأن فلاحي المحافظة فيما يخص أقطانهم وضرورة تسويقها عبر الجهات الحكومية المعنية، والعمل على افتتاح ساحة تجميع للأقطان في مركز الثروة الحيوانية التابع لفرع السورية للحبوب بريف مدينة القامشلي.

ولفت إلى أنه تم الطلب في المذكرة أيضاً اقتراح سعر تشجيعي للفلاحين بـ 13 ألف ليرة للكلغ الواحد يتناسب وحجم كلف الإنتاج في ظل الظروف الراهنة، من أجل تحقيق هامش ربح بسيط لهم، قبل صدور موافقة رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية بتحديد سعر الكلغ الواحد بـ10 آلاف ليرة واصلاً إلى أرض المحالج ومراكز استلام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، منوهاً إلى أن فلاحي الحسكة لم يتقاضوا بيان الرد والتوضيح بشأن أقطانهم حتى تاريخه.

من جهته أشار مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم إلى أن فلاحي المحافظة أنجزوا القطفة الأولى من المحصول، الذي تركزت زراعته في مناطق أبو راسين ورأس العين «شمال غرب الحسكة» التي تتصدر المساحات المزروعة بالمحصول بالقطاف، إضافة إلى المساحات المتفرقة في مناطق اليعربية والجوادية والقحطانية ومركدة والشدادي والمالكية وتل براك، إنما بمساحات أقل من المناطق الشمالية الغربية من المحافظة، مبيناً أن حجم المساحات المقطوفة من المساحات المزروعة بالقطن حتى تاريخه بلغ 3675 هكتاراً، وبكميات إنتاج تقرب من 11393 طناً، منها 68 هكتاراً مناطق آمنة واقعة تحت سيطرة الجيش العربي السوري، وكمياتها المقطوفة بلغت 211 طناً.

ولفت الجاسم إلى أن عمليات قطاف القطن ستشمل كل مناطق المحافظة مع نهاية الشهر الجاري، في حين أن عمليات القطاف ستستمر حتى نهاية الشهر الجاري، مشيراً إلى أن الحالة العامة للمحصول جيدة، على الرغم من أن الصنف غير معروف المصدر، ولم يتم شراء أي كمية منه، موضحاً أن المساحات المزروعة والكميات المقطوفة تتناقصت تدريجياً عن الموسم الماضي، التي كانت تبلغ 6135 هكتاراً، والكميات المقطوفة وصلت إلى 21472 طناً، ولم يتم تسويقها أيضاً من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.